



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/33/568

S/13345

23 May 1979

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٢٧ من جدول الأعمال
مسألة ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٩ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالانابة للبعثة
الدائمة لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة

بناء على طلب وزير خارجية جنوب افريقيا ، الأونورايل ر. ف. بوثا ، فاني أرفق طيه
نص رسالة وجهت الى سعادتكم يوم ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٩ .
وسأكون شاكرا لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية
العامة ، تحت البند ٢٧ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ج . ايكستين

القائم بالأعمال

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٩ موجّهة
الى الأمين العام من وزير خارجية جنوب افريقيا

ان انشغال الجمعية العامة بمسألة جنوب غرب افريقيا / ناميبيا في هذه المرحلة هو أمر غير لائق وغير مبرر . ولا يوجد ما يدعو الى عقد هذه الدورة المستأنفة على وجه الخصوص . ذلك أنها ستسهم من جديد في انحسار الثقة في الجمعية العامة لأن أعضائها يعلمون أنه لا يوجد مبرر لأن تنعقد الجمعية العامة في هذا الوقت ، ناهيك بانعقادها للفرص الواضحة المتمثل في سحب جنوب افريقيا . فلقد تم التوصل الى اتفاق ، بعد ثلاثة عقود من الاحتداد والنزاع بشأن مسألة جنوب غرب افريقيا / ناميبيا ، وهو الاتفاق الوارد في اقتراح الدول الغربية الخمس الذي عمم في ١٠ نيسان / ابريل ١٩٧٨ (S/12636) ، بشأن جميع العناصر الموضوعية التي تنطوي عليها هذه المسألة ومن أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . ولم تحدد حكومتي عن خطية هذه التسوية التي قبلتها في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٨ وأيدتها مجلس الأمن في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ . ولا يمكن لأى شيء يقال أو يفعل في هذه الدورة المستأنفة أن يغيّر الحقيقة التي تنطوي عليها الأحداث التي زعم أنها دعت الى عقد هذه الدورة .

وأود أن أؤكد ، كما سبق أن فعلت في مناسبة سابقة ، أن الصعوبات الحالية قد نشأت بالرغم من أنه تمت ازالة جميع العناصر التي شكّلت الأساس للاحتداد والنزاع اللذين استمرا كل هذه السنوات بين جنوب افريقيا والأمم المتحدة .

لقد طلب من جنوب افريقيا على مر السنين ان تمنح جنوب غرب افريقيا / ناميبيا الاستقلال الفوري على أساس ما يلي :

- (أ) دولة موحدة ؛
 - (ب) صوت واحد لكل فرد ؛
 - (ج) ازالة التمييز على أساس اللون ؛
 - (د) اجراء انتخابات حرة ومنصفة على نحو مقبول للأمم المتحدة ؛ و
 - (هـ) حق جميع سكان جنوب غرب افريقيا في العودة للمشاركة سلميا في العملية السياسية .
- وقد التزمت جنوب افريقيا بتنفيذ كل هذه الشروط وقطعت شوطا بعيدا في سبيل التمكين من تحقيق هذه الغايات .

وتنص خطة التسوية على ما يلي :

- (أ) وقف جميع الأعمال العدائية وفقا شاملا بوصف ذلك شرطا مسبقا للتنفيذ ،

بما في ذلك على وجه الخصوص تخفيض قوات جنوب افريقيا ، وبالتالي ، وضع خطة عملية للتنفيذ تقوم على ذلك الاقتراح ؛

(ب) تقيّد كل قوات جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) بالبقاء في قواعدهما ومراقبة هذه التقييدات من جانب فريق الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية ؛

(ج) لإطلاق سراح جميع سجناء جنوب غرب افريقيا ، أينما كانوا محتجزين ، بما فيسي ذلك المحتجزين في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا ؛ و

(د) التشاور ، في جملة أمور ، مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تكوين فريق الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية .

ولم يحدث أبدا أن تراجعت جنوب افريقيا أو شعب جنوب غرب افريقيا / ناميبيا ، عن موافقتهم على الاقتراح الأصلي . بل ان جنوب افريقيا تصر على أن ينفذ دون تأخير الاقتراح الأصلي ، كما أقر في صورته النهائية والمحددة بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولقد قام الممثل الخاص للأمين العام بزيارة جنوب غرب افريقيا / ناميبيا وجنوب افريقيا ، في الفترة من ١٢ الى ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، للتباحث بشأن التفاصيل النهائية للتنفيذ ولدى مفادرة السيد أدمتزارى البلد وافقته على أن طريق تنفيذ خطة التسوية مفتوح . وفي ذلك الحين ، لم تكن هناك أدنى اشارة ، ولم تكن هناك اشارة يوما ، الى أن (سوابو) ستمنح قواعد في جنوب غرب افريقيا / ناميبيا ، وانها ستعفى ، في الوقت ذاته ، من الرقابة عبر الحدود .

وبعد ذلك قام الممثل الخاص بزيارة لدول المواجهة في الفترة من ٢٨ كانون الثاني / يناير الى ١٠ شباط / فبراير ١٩٧٩ وخلال هذه الجولة ، عقد أيضا مشاورات مع السيد سام نوجومبا ، رئيس سوابو ، في ٩ و ١٠ شباط / فبراير ١٩٧٩ . وخلال هذه المحادثات ، طالبت (سوابو) بأن يسمح لـ ٢٥٠٠ من ارهابييها المسلحين تماما بالعبور الى داخل جنوب غرب افريقيا / ناميبيا . ولقد كانت (سوابو) على استعداد لأن تسمع بحجز جنودها بأسلحتهم - في خمس قواعد موزعة على مسافات بعيدة بالمراكز الرئيسية - تحت مراقبة الأمم المتحدة . ولكنها رفضت مراقبة قواتهم - الموجودة خارج جنوب غرب افريقيا / ناميبيا بواسطة فريق الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية ، كما هو منصوص عليه في اقتراح التسوية .

وعقب الزيارة التي قام بها الممثل الخاص لدول المواجهة ، قدّمتم ، سعادتكم ، في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٧٩ ، تقريرا الى مجلس الأمن عن تنفيذ اقتراح التسوية (S/13120) . وسلّمتم ، سعادتكم ، في الفقرتين (١١ و ١٢) من هذا التقرير ، تسليما فعليا بالمطالب التي قدّمها (سوابو) عن طريق النص بالتحديد على اعفاء قوات هذه المنظمة الموجودة خارج جنوب غرب افريقيا / ناميبيا من مراقبة فريق الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية وعلى اقامة قواعد لجنودها المسلحين في " مواقع محددة " داخل الاقليم . ان هاتين الفقرتين تشكلان انتهاكا لأحكام اقتراح التسوية .

ان (سوابو) تهدف من وراء تقديم هذه المطالب الجديدة المغالية الى تخريب تنفيذ

الاقتراح الأصلي ومن ثم تجنب الانتعاشات الحرة ، لعلمها بأنها ستعسرهما . كما تريد في الوقت ذاته ، ان تلقي المسؤولية على جنوب افريقيا بحملها على رفض هذا الانحراف عن الاقتراح ومن ثم تظهيرها بمظاهر المذنب .

وتأييدا للحجة القائلة بأنه ينبغي اعفاء (سوابو) من مراقبة فريق الامم المتحدة للمساعدة الانتقالية خان جنوب غرب افريقيا / ناميبيا ، يطرح الآن اعداد مطلب غير شرعي بالألا يتضمن الاقتراح أي حكم محدد بشأن هذه المراقبة . بيد أن البند ٣ من مرفق الاقتراح الأصلي ينص نصا قاطعا ، تحت عنوان " الامم المتحدة " على أن :

" يشترط الأفراد العسكريون التابعون للأمم المتحدة في مراقبة وقف الأعمال العدائية وفي مراقبة التقييدات المفروضة على قوات جنوب افريقيا وسوابو على حد سواء " (S/12636 ، المرفق ، الصفحة ١) .

كما ينص المرفق ، في البند ذاته ، تحت عنوان " حكومة جنوب افريقيا " و " سوابو " على قصر وجود جميع قوات جنوب افريقيا وسوابو داخل القواعد . وعليه ، فان الاقتراح يضع بوضوح مراقبة تقييد وجود كل من قوات جنوب افريقيا وسوابو داخل القواعد على قدم المساواة ، ويفرض التزاما ايجابيا على فريق الامم المتحدة للمساعدة الانتقالية بمراقبة قوات الطرفين معا .

ان سوابو لم يكن لها أبدا ، وليس لها الآن ، أي قواعد داخل الاقليم ، ولذلك يستتبع هذا عدم امكان مراقبة القيود المفروضة على قوات سوابو الا في قواعدها خان جنوب غرب افريقيا / ناميبيا ، حيثما تكون .

وبالاضافة الى ذلك ، ذكرت الدول الخمس لجنوب افريقيا أثناء المفاوضات ، انه ، طبقا لنص الفقرة ١٢ من الاقتراح ، فان البلدان المجاورة مطالبة بأن :

" . . . تقدم لممثل الامم المتحدة الخاص ولجميع مودافي الامم المتحدة التسهيلات الضرورية للاضطلاع بوظائفهم المكلفين بها ، وتسهيل هذه التدابير على النحو المستصوب لتأمين الهدوء في مناطق الحدود " (S/12636) .

وفي مرفق الاقتراح ، ذكرت الواجبات المنوطة بمودافي الامم المتحدة ، بوضوح ، على أنها تتضمن ، فيما تتضمن ، مراقبة تقييد قوات سوابو وقوات جنوب افريقيا ، على السواء ، بقواعدها .

وفي الفقرة ١٣ من تقرير سعادتك المؤرخ في ٢٩ آب / أغسطس ١٩٧٨ (S/12827) أشرت مرة أخرى اشارة لا لبس فيها الى مراقبة تقييد قوات سوابو بأن تلزم قواعدهما في البلدان المجاورة .

وبالاضافة الى ذلك ، أكدتم بنفسكم أهمية الفقرة ١٢ من الاقتراح في رسالتكم الموجهة لي والمؤرخة في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ (S/13002) ، حين ذكرتكم ، ردا على ملاحظاتي القاطعة فيما يتعلق بمراقبة قواعد سوابو في الدول المجاورة ، ما يلي :

” لا شك ان الفقرة ١٢ من اقتراح التسوية تمثل عنصرا بالغ الأهمية ، وقد أكد لى ممثلون عن الدول التي لها حدود مع ناميبيا انها ستتعاون تعاوننا كاملا مع الامم المتحدة في العمل على تمكين فريق الامم المتحدة للمساعدة الانتقالية من الاضطلاع بولايته ” .

أما إدعاء سوابو بأن أفرادها المسلحين متنقلون ، وانه ليست لهم قواعد ذات كيان دائم فهو يدعم بوضوح حجة جنوب افريقيا بأن سوابو لم يكن لها أبدا قواعد في جنوب غرب افريقيا / ناميبيا . وليس ثمة شك ، خاصة في أن هان أي من ممثلي البلدان الغربية الخمسة ، انه حين كان موضوع مراقبة قواعد سوابو قيد البحث ، خلال شهور المفاوضات الطويلة التي سبقت الاتفاق النهائي ، كانت القواعد المشار اليها قواعد موجودة خان جنوب غرب افريقيا / ناميبيا .

فان لم تكن هناك نية لقيام فريق الامم المتحدة للمساعدة الانتقالية بمراقبة القيود المفروضة على قوات سوابو في البلدان المجاورة ، لما وجد مسوغ أيضا لمراقبة القيود المفروضة على قوات جنوب افريقيا . وان الفهم الجلي من جانب جنوب افريقيا والافريقيين الجنوبيين الغربيين بأن فريق الامم المتحدة للمساعدة الانتقالية سيراقب القيود المفروضة على قوات سوابو ، مثلما سيراقب القيود المفروضة على قوات جنوب افريقيا ، كان عنصرا هاما في قبول زعماء الأحزاب الديمقراطية في الاقليم للاقتراح .

وثمة عنصر آخر مثير للاعتراض في تقرير سعادتكم ، يتعلق بانشاء وجود مسلح لسوابو داخل الاقليم في قواعد ، يطلق عليها في تقريركم ، تملطفا ، اسم ” المواقع ” . ولا يحتوى اقتراح التسوية أي حكم من هذا القبيل على الاطلاق . وليست هذه بالحجة القانونية ، بل هي حقيقة مجردة . ولذا فان الفقرة المعنية تشكل دعوة مفتوحة لسوابو بالتسلل الى جنوب غرب افريقيا / ناميبيا بأعداد ضخمة من معسكرات القواعد في البلدان المجاورة ، عبر الحدود الشمالية التي يبلغ طولها . . . ٥٠ كيلومتر ، قبل وقف اطلاق النار ، أو بعده بساعات قليلة . وعند بدء وقف اطلاق النار ، لن يكون أمام المتسللين الا ان يتقدموا ويطلبوا بأن تعين لهم ، بأسلحتهم ، ” المواقع المحددة ” داخل الاقليم .

وعلى نقيض التحريفات التي يقدمها تقرير سعادتكم ، فان لغة الاقتراح تبين بوضوح ان الأفراد التابعين لسوابو داخل الاقليم في وقت وقف اطلاق النار مطالبون بالعودة الى قواعدهم ، حيث سيقيد وجودهم تحت مراقبة فريق الامم المتحدة للمساعدة الانتقالية . أما اذا رغبوا بعد ذلك في العودة ، فثمة تدابير تسمح باعادتهم الى الوطن سلميا عبر الحدود ، تحت اشراف الامم المتحدة ، عن طريق نقاط دخول معينة . وهكذا ينص البند ٥ من مرفق الاقتراح ، تحت عنوان ” سوابو ” ، على أن :

” يستمر التقييد بالقواعد . وتبدأ الإعادة الى الوطن سلميا تحت اشراف الامم المتحدة ، عن طريق نقاط دخول معينة ” .

وتدعي الأحزاب السياسية الديمقراطية في جنوب غرب افريقيا / ناميبيا أن ايجاد أفـراد مسلحين تابعين لسوابو داخل الإقليم يعني أن يكون لسوابو جيشها الخاص بها داخل الإقليم . وتعارض تلك الأحزاب هذا الترتيب وتطالب بنفس الحق في مثل هذه البيوش الخاصة ، اذا ما سمح بذلك .

ان التحريفات الواردة في تقرير سعادتك المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ هي استسلامات واضحة لمطالب سوابو . ولا بدال في أن المسائل التي تشكل موضوع الفقرتين (١١ و ١٢) من التقرير (S/13120) هي مسائل ذات أهمية كبيرة . وان كان هناك أى شك بشأن وضوح الاقتراح الأصلي في هذا الشأن ، فان الأطراف ملزمة بالتشاور مع جنوب افريقيا .

وفي الشهر الأخير استرعت جنوب افريقيا انتباه سعادتك الى نحو ٣٥ حادثا من حوادث العنف البشري والارهاب قامت بها سوابو ضد شعب جنوب غرب افريقيا / ناميبيا . كما جرى مرارا توجيه نذار حكومة جمهورية أنغولا الشعبية وحكومة جمهورية زامبيا الى أعمال العنف هذه الناشئة من داخل أراضيها . ولا تستطيع سوابو ان تدعي أن يدها طليقة في الاستمرار في أعمال التخريب والعدوان ضد الإقليم وشعبه . ولا يجوز السماح لسوابو ان تتكلم على الجمعية العامة لتوفير الدرع الواقعي ، ان لم يكن تشجيعها ، من أجل ارتكاب هذه الأعمال البشعة . وعلى أعضاء الامم المتحدة ان لا تقدم الى سوابو ملانا تستطيع ان تشن منه هجمات على جنوب غرب افريقيا / ناميبيا .

هناك الآن اقتراح يقضي بتسوية سلمية وعقد انتخابات حرة ومفتوحة في الإقليم . فلماذا تواصل سوابو قتل المدنيين وتشويههم وحطفهم وتخويفهم ؟ ان سوابو لم تعترم قط المشاركة في عملية سلمية . فهي تعلم انها لا تحظى بتأييد غالبية شعب الإقليم - على خلاف ما تعلنه الجمعية العامة في هذا الصدد . وليس بوسعها ان تأمل في بلوغ السلطة الا من خلال القوة الغاشمة .

كان الاقتراح بتسوية مشكلة جنوب غرب افريقيا التي تبلغ من العمر ٣٠ عاما قد جاء نتيجة لمبادرة مشتركة من البلدان الأوروبية الخمس وجنوب افريقيا وغيرها في نيسان /ابريل ١٩٧٧ . ترى ماذا كان العنصر الأساسي الذي جعل هذه المفاوضات أمرا ممكنا ؟ وما هو العامل الذي دارت حوله كل عملية التفاوض ؟ وما هي الصلة الوحيدة الأساسية التي كانت تجمع بين كل الأطراف ؟ من الواضح ان هذا العنصر هو حسن النية . لقد اعتمدت جنوب افريقيا على الدول الخمس في اجراء المفاوضات دون تحيز ، واعتمدت عليها لضمان سلامة الاتفاقات والتفاهات التي تم التوصل اليها بين الدول الخمس وجنوب افريقيا حين تدخل في تقارير الامم المتحدة ومقررات مجلس الأمن . لم يكن هناك سبيل آخر . وبالمثل كان هناك افتراض بأن دول الخط الأممي سوف تتفاوض بحسن نية ، وان هدفها هو انجاز تسوية وليس مناورة لوضع سوابو في السلطة بأي ثمن ، وانما فشلت في ذلك فستخرب المفاوضات وتلقي اللوم على جنوب افريقيا سعيها الى التشهير بها الى أقصى حد .

ومع ذلك كيف سارت تاريخ المفاوضات ؟ لقد كان قرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) الصادر في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ بشأن خليج والفيس بعيدا جدا عما أريد لجنوب افريقيا أن تتوقعه منذ البداية . وفي تقرير سعادتك (S/12927) الصادر في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٨ دعوتهم ، دون أى تشاور

الى انشاء فريق للامم المتحدة للمساعدة الانتقالية مكون من ٥٠٠ رجل ، وهذا أكثر من ضعف الرقم الذى جرى التفكير فيه في أى وقت من الأوقات خلال المناقشات السابقة . وياتخاذ جنوب افريقيا موقفا معقولا ومسؤولا أمكن التغلب على هذه الأزمات ، وبعد هذا كله قام سعادتك مرة أخرى ، دون مشاور ، بادخال الفقرتين ١١ و ١٢ في تقريركم (S/13120) الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ اللتين تجيزان قواعد سوابو في جنوب غرب افريقيا وتعفيان سوابو من عمليات الرصد عبر الحدود ، وكلاهما أمران ينتهكان مباشرة شروط الاقتراح الواضحة التي لا نزاع فيها . لقد كان هذا التشويبه الجسميم للحقائق خطيرا بما فيه الكفاية ولكن غطت عليه المعلومات التي بلغت جنوب افريقيا من مصدر لا يرقى اليه الشك عن الأحداث التي سبقت صياغة هذه الفقرات . ومن الواضح انها مأخوذة عن مطالبة سوابو بعودة ٥٠٠ من قواتها عبر الحدود لكي تقبع في قواعد في جنوب غرب افريقيا / ناميبيا ، حسبما جاء في المشروع الرابع لتقرير سعادتك الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ . زد على ذلك ان الفقرتين المسيئتين قد أدخلتا في خطاب ومرفقه أرسلنا باسم سعادتك قبل أسبوع تقريبا من ظهور تقريركم الى ١٢ من رؤساء الدول أو الحكومات (وهي الدول الخمس ودول الخط الأمامي الخمس) ، ونيجيريا والسودان) .

فكيف يمكن التوقع من شعب جنوب غرب افريقيا / ناميبيا ان يثق بعدم تحيز الامم المتحدة في ذال هذه الظروف ؟

لقد صار الطريق المسدود أمرا محتما بمجرد ادخال هذه الفقرات في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، ثم جاء دور استغلالها من قبل دول الخط الأمامي خلال اجتماع مع سوابو في لواندا يومي ٣ و ٤ آذار/مارس ١٩٧٩ (S/13141 and Corr.1) . ففي هذا الاجتماع الذى صارت وقائعه الآن معلنة ، كان كل من رئيس أنغولا والسيد سام نوجوما مصمم على تحطيم مشروع التسوية لأنهمما أدركا ان الانتخابات الديمقراطية النزيهة في الاقليم الذى لا تملك فيه سوابو فرصة النجاح ، تعني نهاية وجود سوابو . ويصبح الانهيار كاملا برفض اقتراح سعادتك بتشكيل فريق للأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية ، وكذلك رفض مكونات أخرى من مشروع الأمم المتحدة . على انه حدث تحول عن هذا المسار الى تكتيك يتمثل بالاحتضان التام لهذين الاقتراحين الشاذين في الفقرتين ١١ و ١٢ من تقرير سعادتك واستغلالهما لا رغام جنوب افريقيا على التنصل من مشروع التسوية . وعندئذ تتعرض جنوب افريقيا للتقريع والتشهير لأنها كانت " السبب " في انهيار المفاوضات . وقد أمكن اقناع السيد نجوما بعدم تخريب المفاوضات بنفسه بحيث يمكن توجيه أقصى قدر ممكن من الدعاية السلبية ضد جنوب افريقيا .

أين حسن النية ؟ وكيف يمكن ان يتبلور حل عن هذه الظروف ؟ وما هي وثائق تفويض الجمعية العامة للاجتماع في ظل هذه الظروف لتناقش مسألة جنوب غرب افريقيا / ناميبيا ؟ فان لم تراعى الجمعية العامة الحقائق السابق ذكرها فانها سوف تجتمع تحت مظلة زائفة مغلفة بسحابية من النفاق . وانما اختارت الجمعية العامة أن تلوم جنوب افريقيا رغم الوقائع كما هي معروفة الآن ، فان ذلك سيكون خرقا للعدالة وتأمرا على اللياقة والنزاهة . وليس أمام الجمعية العامة طريق آخر للهرب من الحقيقة .

ان جنوب افريقيا ، كما ذكر أعلاه ، قد وافقت بتأييد الغالبية الساحقة من سكان جنوب غرب افريقيا على كل ما طلبته منها الامم المتحدة فيما يتعلق بالاقليم طوال سنوات عديدة . ان جنوب افريقيا ستواصل احترام مصالح ورغبات شعب الاقليم التي لها الاعتبار الأعلى . ولا تستطيع جنوب افريقيا ان تكون طرفا في اقناع الشعب بقبول مقترحات تجعله معرضا للاستيلاء عليه بالتهديد والقوة . وكما ذكر رئيس وزراء جنوب افريقيا في مجلس النواب يوم ٦ آذار/مارس ١٩٧٩ :

” انا تعرضت جنوب افريقيا للعقاب والاضطهاد بسبب التزامها الكريم والراسخ بضماناتها وتعهداتها تجاه سكان دولة مجاورة ، فانها مستعدة لتقبل عواقب موقفها ولن تسلك طريق العار فتصممها أمم الجنوب الافريقي بانها جاز لا يركن اليه وبأنه مستعد لوضع نجاته المؤقتة فوق مصالح أمم الاقليم الأخرى ” (S/13148, P. 1) .

ان جنوب افريقيا تحتفل لنفسها بحق القاء كلمة أمام الجمعية العامة انا بدا ان من الضروري التوسع في هذا البيان الايضاحي .

(توقيع) ر . ف . بوتا

وزير الشؤون الخارجية
